ملحق شهري

العربي الجديد

فلسطين

الأحد **29** نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 م 14 ربيع الآخر 1442 هـ □ العدد 65 السنة السابعة
Sunday **29** November 2020

مسار

اتجاهات أميركية... المشروع الصهيوني بين ساكني البيت الأبيض
[3.2]

قضية

مستقبل المصالحة الفلسطينية بعد عودة الحزب الديمقراطي
[4- 5]

مدارات

دولة صهيونية أم فلسطينية؟... من وعد بلفور إلى وعد ترامب
[6 - 7]

تصادف اليوم ذكرى صدور قرار تقسيم فلسطين رقم 181 قبل 73 عاماً (سامح رحيم/Getty)

بشائر بايدن... نتنياهو في السعودية

حيّان جابر

أسفرت الانتخابات الأميركية الرئاسية عن انتصار المرشح الديمقراطي جو بايدن، الأمر الذي دفع البعض إلى اعتبارها نهاية لحقبة الإملاءات الأميركية المجحفة بالحق الفلسطيني والعربي التي انتهجها الرئيس دونالد ترامب، ولا سيما بما يتعلق بمستقبل صفقة القرن، وتقويض حل الدولتين، واستمرار مسار التطبيع العربي - الصهيوني. وهو ما ينطبق على قراءة السلطة الوطنية الفلسطينية لنتائج الانتخابات الأميركية، إذ عبرت السلطة عن فرحها العارم بخسارة ترامب ونجاح بايدن، وكأنه انتصار لفلسطين وقضيتها!

وعليه فقد عدلت السلطة عن قراراتها السابقة، المتخذة في أعقاب إعلان مخطط الضم المستند إلى خطة السلام من أجل الازدهار الترامبية المعروفة إعلامياً بصفقة القرن، لتعلن السلطة عن استئناف التنسيق مع الدولة الصهيونية، وقبولها استلام أموال المقاصة الفلسطينية - أموال الضرائب الفلسطينية التي تحصلها الدولة الصهيونية - قبل تولي الرئيس الأميركي الجديد بايدن رئاسة الولايات المتحدة، وبالتالي قبل تجسيد رؤيته لإدارة الملف الفلسطيني - الصهيوني. وكأن انتصاره بالعملية الانتخابية، بالأصح كأن خسارة ترامب في الانتخابات عبارة عن انقلاب جذري في السياسة الأميركية والصهيونية، يلغي ما سبقه ويؤسس لمرحلة استعادة الحقوق الفلسطينية. وكأننا نتعامل للمرة الأولى مع رئاسة الديمقراطيين في أميركا، وبالتحديد مع بايدن، متناسين دوره السابق كسيناتور ديمقراطي في مجلس الشيوخ، ودوره كنائب للرئيس في عهد أوباما، والأهم متناسين دور الحزب الديمقراطي في حماية الدولة الصهيونية وتعزيز قدراتها الاقتصادية والأمنية والعسكرية والمالية، التي مكنتها من انتهاك الحقوق الإنسانية والتاريخية الفلسطينية تاريخياً وراهناً.

حيث يصعب التكهن بأي تغير حقيقي ومهم في مسار السياسة الأميركية تجاه قضايا المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية، استناداً لتاريخ الديمقراطيين عموماً وبايدن خصوصاً، وانطلاقاً كذلك من فهم العلاقة الأميركية - الصهيونية، والمصلحة الأميركية الاستراتيجية منها. وهو ما بدأت ملامحه في التكون سريعاً، وقبل استلام بايدن لزمام الرئاسة الأميركية، فالتطورات الحاصلة اليوم في المنطقة تجسد رؤية أميركية - صهيونية صلبة ومتماسكة وواضحة، خارج حسابات التنافس الحزبي داخل أميركا بين الجمهوريين والديمقراطيين. فنحن في مرحلة انتقال السلطة من حزب إلى آخر، أي في حالتنا الراهنة من الجمهوريين إلى الديمقراطيين، والمعروف سياسياً عن هذه المرحلة أنها مقيدة لسياسات الرئيس، الحزب، الخاسر في الانتخابات.

وبالتالي لا تمثل الأحداث الحاصلة اليوم في المنطقة، ولا سيما المتعلق منها بالقضية الفلسطينية، امتداداً لرؤية واستراتيجية دونالد ترامب، بقدر ما تعكس محددات أولية لاستراتيجية الرئيس القادم جو بايدن. حيث يوضح مدى تداخلها وتشابكها مع سياسات ترامب تجاهنا وتجاه قضايانا العادلة، سخافة التعلق بوهم الانقلاب الديمقراطي، والتغيير الملموس في توجهات الرئاسة والحكومة الأميركية. فها هي المخططات الاستيطانية الصهيونية تمضي قدماً في عملية قضم الأراضي الفلسطينية، وفي مخطط عزل المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية بعضها عن بعض، لتصبح جزراً معزولة ضمن بحر من الاستيطان والاحتلال الصهيوني. وكذلك بما يخص المخطط الصهيوني - الأميركي الرامي إلى عزل القضية الفلسطينية عن بعدها العربي، وتبني السردية الصهيونية الزائفة، وتنصيب الدولة الصهيونية كقوة إقليمية مركزية ولاعب رئيسي في المنطقة شبه وحيد، كما تشي به زيارة نتنياهو السرية للمملكة العربية السعودية.

طبعاً لا يعني ذلك تغييب الفروقات بين كلا الإدارتين الأميركيتين الراحلة والقادمة، بقدر ما يعني إدراك مدى ثانوية الفروقات على منحى المسار الأميركي والصهيوني، وبالتالي على مسار القضية الفلسطينية والقضايا العربية العادلة. كما لا يلغي ذلك شعورنا بشيء من الارتياح لهزيمة ترامب الانتخابية، استناداً لأسلوبه العنصري البغيض وخطابه المتعالي والمنفرد. فالتعويل على رغبة بايدن التغييرية يبدو لي انتحاراً سياسياً، ومراهنة خاسرة سوف تراكم الصعاب والمهام على مسار التحرر العربي والفلسطيني. إذ لن تنجح مخططات ترامب أو بايدن أو أي شخص آخر في شطب الحقوق الفلسطينية والمسار النضالي الفلسطيني، بحكم الإصرار الشعبي على استعادة جميع الحقوق الفلسطينية المستلبة، لكنهم ينجحون في زيادة حجم وعدد وطبيعة العراقيل التي تعترض طريقنا التحرري، التي سوف يتجاوزها الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة عاجلاً أم أجلاً.

قضية

بات من المرجح أن يكون جو بايدن الرئيس الأميركي المقبل، وهو وإن كان صهيونيًا كما يعلن، إلا أن سياسته تختلف جذريًا عن سياسة ترامب؛ ففي حين أن ترامب يعطي الأولوية لحل القضية الفلسطينية وفق منظور توراتي صهيوني قائم على اعتبار أنها أرض إسرائيل، فإن رؤية بايدن تشابه رؤية السياسة الأميركية التقليدية في ما يتعلق بالحفاظ على أمن إسرائيل ودعمها، وإدارة الصراع في المنطقة، وعدم الانجراف خلف حلول تؤدي إلى توترات غير متوقعة، وهي سياسة يميل إليها تيار صهيوني عريض يؤمن بالقضم الفعلي التدريجي، ولا يريد أن يورط إسرائيل في قرارات غير محسوبة

المشروع الصهيوني بين ترامب وبايدن
اتجاهات أميركية

■ رؤية الرئيس الجديد تشابه السياسة الأميركية التقليدية

■ اتجاه إلى الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية

معين الطاهر

لا تهدف هذه المقالة إلى المفاضلة ما بين دونالد ترامب وجو بايدن، وإذا كان جليًا أن نجاح ترامب يعني استمرار المواجهة مع المشروع الصهيوني، بل وتصاعدها، إلا أن نجاح بايدن لا يعني تراجع هذا المشروع، بقدر ما سيكون بمنزلة إعادة الوضع الفلسطيني إلى المربع السابق ذاته، دون التوصل إلى أي نتائج عملية كفيلة بتحقيق حل عادل للقضية الفلسطينية. هذا الوضع قد يريح السلطة الفلسطينية قليلًا، إذ سيحفظ دورها المؤقت كطرف شكلي في المعادلة، بدلًا من أن تواجه لحظة الحقيقة اليوم فتعتدل أو تعتزل.

لم تبدأ صفقة ترامب - نتنياهو المعروفة بصفقة القرن يوم الإعلان الرسمي عنها في واشنطن (كانون الثاني/ يناير 2020)، أو في إعلان الشطر الاقتصادي منها في العاصمة البحرينية (حزيران/ يونيو 2019)، إذ يؤكد السيد صائب عريقات أن هذه الخطة ذاتها قدمها الإسرائيليون للجانب الفلسطيني في عام 2012، باللغة نفسها التي صيغت بها، أي أنها لا تعدو أن تكون نصًا إسرائيليًا بخطاب صهيوني ديني، كما يصفها عزمي بشارة، وقد قطع فيها ترامب مع المبادرات الأميركية السابقة، وبدأ من جديد، لتنسجم تمامًا مع هذا الخطاب. ويلاحَظ أن الإدارة الأميركية شرعت في تنفيذ الصفقة قبل إعلانها، ولم تُبق من الدولة الفلسطينية، التي يُفترض أنها تعد بها الفلسطينيين، سوى التسمية. وبدأت الخطوات الأميركية في تنفيذها، سواء كان ذلك بوقف تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، أم الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية إليها، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن. لم يكن موقف السلطة والفصائل الفلسطينية، وعلى امتداد هذا الزمن، بمستوى الحدث، حيث اكتفت ببيانات الشجب والاستنكار، وحضور بعض المؤتمرات العربية والإسلامية، دون اتخاذ أي خطوات فعلية، مكتفية بالتلويح بخطوات تعتزم اتخاذها لاحقًا، ودون المضي قدمًا في تنفيذ أي إجراءات جدية، سواء لترتيب البيت الفلسطيني وإنهاء الانقسام، أم الاتفاق على مشروع وطني فلسطيني جامع، أم إنهاء اتفاق أوسلو، وسحب اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل، ووقف التنسيق الأمني معها. وعلى الرغم من وجود توصيات وقرارات من المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي، منذ عام 2015، بالسير في هذا الاتجاه، فإنها جميعها بقيت حبيسة الأدراج، واستمر الجمود في الموقف إلى ما بعد ظهور نتائج الانتخابات الإسرائيلية، وإعلان بنود الاتفاق الائتلافي بين الليكود وحزب أزرق أبيض، والتي تضمنت تأييد صفقة القرن، وتفويض بنيامين نتنياهو اتخاذ قرار الضم.

طوال هذا الوقت الممتد أعوامًا، بقيت السلطة الفلسطينية في موقع الانتظار تترقب تغيّرات متخيلة، وتتوهم قدرتها على التأثير فيها، مثل نتائج الانتخابات الإسرائيلية، وإمكانية إسقاط نتنياهو عبر توصية الكتلة العربية في الكنيست الصهيوني بالتصويت لصالح بيني غانتس. وخلال ذلك كله، استمرت علاقات السلطة الفلسطينية مع الإدارة الإسرائيلية كالمعتاد، حتى إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي تاريخًا محددًا لتنفيذ الضم، حيث بدأ الجميع يستشعر الخطر الداهم الزاحف، ويسعى جهده لإيقافه.

حينها فقط، اتخذت السلطة الفلسطينية وقيادة منظمة التحرير عددًا من القرارات، كان أهمها تعليق الاتصالات مع الجانب الإسرائيلي والإدارة الأميركية، والتحلل من الاتفاقات المعقودة مع الإسرائيليين، ومن ضمنها التنسيق الأمني، والتوقف عن تسلّم أموال المقاصة، دون أن توضح معنى التحلل من الاتفاقات، وهل هو إلغاء أم تجميد أم وقف مؤقت. كما أعلنت عن رفض الانضمام إلى مفاوضات سلام تكون مرجعيتها صفقة القرن، والدعوة إلى مفاوضات سلام جديدة من خلال مؤتمر دولي للسلام تحضره الرباعية الدولية وأطراف أخرى.

استراتيجية السلطة الفلسطينية في ظل ولاية ترامب

على الرغم من أن الضم الفعلي للأراضي الفلسطينية هو عملية مستمرة لم تتوقف يومًا، حيث تجاوز عدد المستوطنين 700 ألف مستوطن. ووفق تقرير حديث لمنظمة بتسيلم، فإن إسرائيل قد صادرت ما يزيد على 75 في المائة من أراضي الضفة الغربية، ما بين المستوطنات، والطرق الالتفافية، والمحميات الطبيعية، والمناطق العسكرية، فإن السلطة الفلسطينية ميّزت ما بين الضم القانوني والضم الفعلي، إذ إن الضم القانوني وصفقة القرن يعنيان عمليًا إنهاء دور السلطة الفلسطينية، وتحويل المدن الفلسطينية إلى معازل، في ظل سيطرة إسرائيلية مطلقة. وهذا يفسر رفض السلطة الفلسطينية صفقة القرن، كما يوضح سبب اختيار توقيت الإعلان عن إجراءاتها لمواجهة الصفقة بإعلان بنيامين نتنياهو تاريخ بدء تطبيق الضم القانوني، رغم مرور أشهر وأعوام على الضم الفعلي وعلى ترتيبات الصفقة المختلفة.

استندت السلطة الفلسطينية في رفض خطة الضم إلى إجماع فلسطيني كامل، وإلى موقف عربي شكلي تمثّل بقرارات باهتة من جامعة الدول العربية، وإلى موقف دولي مناهض لرؤية ترامب – نتنياهو، لكنها في حقيقة الأمر أرادت أن تُبقي الطرق المختلفة المؤدية إلى بقائها مفتوحة، فقد تحللت من الاتفاقات ولم تعلن إلغاءها، وأوقفت التنسيق الأمني، لكنها التزمت بما دعته محاربة الإرهاب والحفاظ على الأمن، وامتنعت عن تسلّم أموال المقاصة الضريبية، وهي أموال الشعب الفلسطيني، لتضع الجميع أمام احتمال انهيار الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وهو إجراء لم تكن له أي ضرورة، إذ عندما طالبت بمساعدات بديلة قيل إنها تمتلك أموالًا عند الطرف الإسرائيلي الذي قايضها على هذه الأموال بالعودة إلى جميع الاتفاقات السابقة، بما فيها التنسيق الأمني.

كما لجأت السلطة إلى فتح ملف المصالحة الفلسطينية، وعقدت اجتماعًا للأمناء العامين للفصائل، وتعهدت بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وانتخابات المجلس الوطني، واتُّفق على تشكيل قيادة مشتركة للمقاومة الشعبية السلمية، وانتقدت بشدة تطبيع بعض الدول العربية مع إسرائيل، وبادرت إلى سحب سفرائها لديها، لأن هذا التطبيع قد أضر بالاستراتيجية الفلسطينية، وأحدث شرخًا في الموقف العربي، ومثّل اختراقًا صهيونيًا للنظام العربي، يوحي بإمكان ممارسة ضغوط عربية لإجراء تحويلات هيكلية في رؤية السلطة الفلسطينية وبنيتها. لكن العقوبات على غزة لم تُرفع، ومرسوم الانتخابات لم يُوقّع، واجتماع يتيم للأمناء العامين لم يتكرر، ولم تُشكَّل قيادة موحدة، ولم تشهد الأرض المحتلة جهودًا حقيقية رسمية لتصعيد المقاومة الشعبية، وعاد السفراء إلى مواقع عملهم، ما دامت العلاقات بين السلطة ذاتها وإسرائيل قد عادت إلى مجاريها السابقة.

بنت السلطة الفلسطينية استراتيجيتها على السير حتى منتصف الطريق في مواجهة الاحتمالات المختلفة، وإن كانت لم تُخفِ، ومنذ اليوم الأول، هدفها الرئيس وهو العودة إلى المفاوضات عبر الرباعية والرعاية الدولية. وفي الوقت ذاته، لجأت إلى المناورة المحدودة بالمصالحة والفصائل، والتلويح بالمقاومة الشعبية، بانتظار ما ستسفر عنه الانتخابات الأميركية لتقرير خطوتها المقبلة.

بات من المرجح أن يكون جو بايدن الرئيس الأميركي المقبل، وهو وإن كان صهيونيًا كما يعلن، إلا أن سياسته تختلف جذريًا عن سياسة ترامب؛ ففي حين أن ترامب يعطي الأولوية لحل القضية الفلسطينية وفق منظور توراتي صهيوني قائم على اعتبار أنها أرض إسرائيل، فإن رؤية بايدن تشابه رؤية السياسة الأميركية التقليدية في ما يتعلق بالحفاظ على أمن إسرائيل ودعمها، وإدارة الصراع في المنطقة، وعدم الانجراف خلف حلول تؤدي إلى توترات غير متوقعة، وهي سياسة يميل إليها تيار صهيوني عريض يؤمن بالقضم الفعلي التدريجي، ولا يريد أن يورط إسرائيل بقرارات غير محسوبة.

سيتجه بايدن أكثر باتجاه الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية، وهو الموقف ذاته الذي يتبنى إدارة الصراع، وتقديم حلول جزئية ذات طابع اقتصادي، تساهم في إبقاء الوضع على ما هو عليه، مع غض النظر عن الإجراءات الإسرائيلية المتبعة داخل الأرض المحتلة، تحت ذريعة أن هذا كله سيخضع للتفاوض في مرحلة ما، رغم اعترافهم الضمني الواضح من تطور مشاريع ومباحثات السلام حول أهمية الحقائق على الأرض. وسيلجأ بايدن، كما هو مرجح، إلى إعادة تمويل وكالة غوث اللاجئين، وفتح المكتب الفلسطيني في واشنطن، وعودة المساعدات الأميركية للسلطة.

هذا الموقف يوافق سياسة الرئيس محمود عباس، فهو يضمن استمرار بقاء السلطة ودورها الوظيفي في هذه المرحلة، مع استمرار الوعود بالمفاوضات ومشاريع الحلول التي لن تصل إلى نتيجة، وستتراجع احتمالات الوحدة الفلسطينية، أو إعادة بناء منظمة التحرير وتشكيل قيادة موحدة، أو المضي باتجاه المقاومة الشعبية، وسيشجع على ازدياد وتيرة التطبيع العربي الرسمي، وسيؤدي من جهة إلى مزيد من الانقسام، ومن جهة أخرى إلى محاولات دؤوبة من تجمعات فلسطينية مختلفة للبحث والاتفاق على مشروع وطني فلسطيني جديد.

كيف نخرج من هذه الدائرة؟

في 1982/9/1، قدم الرئيس الأميركي رونالد ريغان «مبادرة سلام أميركية لشعوب الشرق الأوسط»، وهي المبادرة التي عُرفت باسم مشروع ريغان. وخلال فترتي ولايته التي امتدت حتى عام 1989، حاول العرب التوفيق بين مشروعه ومشروع مؤتمر القمة العربية في فاس. وبذل الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية جهدًا متواصلًا، دون جدوى، في محاولة إقناع الولايات المتحدة الأميركية بعقد مؤتمر دولي للسلام، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلًا للفلسطينيين في هذا المؤتمر، وتهدئة المخاوف المشتركة للولايات المتحدة وإسرائيل من احتمال قيام دولة فلسطينية مستقلة، عبر توصل الأردن ومنظمة التحرير إلى اتفاق عمّان الذي ينظم صيغة التعاون بينهما للوصول إلى حل سلمي، كما ينظم العلاقة المستقبلية بينهما من خلال الاتفاق على اتحاد كونفدرالي، ولم ينجح ذلك بسبب التعنتين الأميركي والصهيوني، وإصرارهما على اعتراف المنظمة بحق إسرائيل في الوجود، وإدانة الإرهاب، والتوقف عن العمليات العسكرية، والاعتراف بقراري مجلس الأمن 242 و338، وكلما استجابت المنظمة خطوة تُطلب منها خطوات أخرى إضافة إلى الإصرار على تكرار تجربة كمب دايفيد في المفاوضات المباشرة، ورفض المؤتمر الدولي، أو النظر إليه باعتباره مؤتمرًا شكليًا لا دور له.

بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، اتصل الرئيس رونالد ريغان بالملك حسين هاتفيًا، في مساء يوم الخميس الموافق 1988/1/28، وقال له: «إنّ الأحداث في الأراضي المحتلة أصبحت مصدر قلق شديد لنا، وقد بلّغنا إسرائيل عن انزعاجنا من تصرفاتها بلغة واضحة وفعالة. المظاهرات، العنف، الإبعاد، والإضرابات؛ كلها توضّح أن عتبة جديدة قد قُطعت في الضفة الغربية وغزة. الشعب الفلسطيني غير مستعد للبقاء ساكنًا، وإسرائيل مرتبكة ولا تعلم كيف ستتعامل مع الانتفاضة. التطورات المحتملة تشكّل خطرًا على المنطقة بأسرها. الطريقة الوحيدة لمجابهة هذه التطورات هي إعطاء الفلسطينيين سببًا للأمل وليس لليأس. نحن بحاجة إلى مبادرة سلام فعالة تؤدي إلى نتائج ملموسة، وبسرعة. نحن جميعًا لا نستطيع أن نتقبل استمرار الوضع الراهن، ونحن على استعداد لبذل محاولةٍ جديدة. وهذه المرة نعالج المواضيع الجوهرية المتعلقة بالتسوية النهائية والإجراءات المرحلية».

وأعرب الرئيس الأميركي عن رغبته في إرسال فيليب حبيب لمقابلة الملك، مؤكدًا أنه وإن كانت السنة «سنة انتخابات في أميركا، وأن الوقت غير مناسب لطرح مبادرات جديدة، إلا أننا إذا لم نتحرك الآن، فسنندم جميعًا».

على جناح السرعة، وبعد يومين فقط، وكما هو مدون في المستدرك من يوميات عدنان أبو عودة: الأرض والزمن والسلام، والذي سيصدر قريبًا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وصل فيليب حبيب إلى عمّان ليلتقي الملك حسين، ناقلًا إليه قلق ريغان بشأن الأحداث في الأراضي المحتلة، ورغبته في بعث الحيوية والحياة في مسيرة السلام، مؤكدًا أن الهدف هو التوصّل إلى تسوية شاملة، وليس تحسين الأوضاع في الضفة الغربية وغزة فحسب.

تتضمن النقاط التي عرضها حبيب على الملك حسين تراجعًا عن المواقف الأميركية السابقة والمستمرة على امتداد الإدارات الأميركية المتعاقبة، إذ تراجع عن المفاوضات المباشرة، ووافق على المؤتمر الدولي بمشاركة سورية والاتحاد السوفياتي، وترك مسألة مشاركة منظمة التحرير ضمن وفد أردني – فلسطيني للعرب ليقرروا كيفية معالجتها. وتعهد بوضع حد لمصادرة إسرائيل الأراضي، ومنح الفلسطينيين مسؤولية إدارة شؤونهم، لتكون بداية عملية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بمعناها الواسع، وتنطبق هذه المبادئ على جميع الأراضي المحتلة، بما فيها الجولان. ويؤكد حبيب في هذا اللقاء أن الولايات المتحدة قد عانت الكثير في الماضي نتيجة عدم وضوح موقفها، متعهدًا بأن تمارس الولايات المتحدة الضغط اللازم على إسرائيل.

بالتأكيد فإن هذا الموقف الأميركي، القلق في حينه، ليس مثاليًا ولا مقبولًا بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني، وربما يكون محاولة لاحتواء الوقائع الجديدة التي فرضتها الانتفاضة الفلسطينية الأولى، لكن الدرس المستفاد هنا هو أن العودة إلى المفاوضات لن تحل المشكلة، فالوقت ليس وقت مفاوضات لن يعبأ أحد بالموقف الفلسطيني فيها، وليس وقت تقديم حلول، وإنما هو وقت تصعيد النضال بجميع الوسائل المتاحة، من أجل تغيير ميزان القوى عبر تراكم النضالات المختلفة، وهو الدرس الذي علينا تعلمه من مكالمة ريغان ومن الانتفاضة.

السلطة الفلسطينية تترقب نهاية كابوس ترامب (ليئور مزراحي/ Getty)

زار بايدن الضفة الغربية في 2010 والتقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أوريل سيناي/ Getty)

دور السلطة الفلسطينية

على الرغم من أن الضم الفعلي للأراضي الفلسطينية هو عملية مستمرة لم تتوقف يومًا، حيث تجاوز عدد المستوطنين 700 ألف مستوطن. ووفق تقرير حديث لمنظمة بتسيلم، فإن إسرائيل قد صادرت ما يزيد على 75 في المائة من أراضي الضفة الغربية، ما بين المستوطنات، والطرق الالتفافية، والمحميات الطبيعية، والمناطق العسكرية، فإن السلطة الفلسطينية ميّزت ما بين الضم القانوني والضم الفعلي، إذ إن الضم القانوني وصفقة القرن يعنيان عمليًا إنهاء دور السلطة الفلسطينية، وتحويل المدن الفلسطينية إلى معازل، في ظل سيطرة إسرائيلية مطلقة. وهذا يفسر رفض السلطة الفلسطينية صفقة القرن.

ولقد استندت السلطة الفلسطينية في رفض خطة الضم إلى إجماع فلسطيني كامل، وإلى موقف عربي شكلي تمثّل بقرارات باهتة من جامعة الدول العربية، وإلى موقف دولي مناهض لرؤية ترامب – نتنياهو، لكنها في حقيقة الأمر أرادت أن تُبقي الطرق المختلفة المؤدية إلى بقائها مفتوحة، فقد تحللت من الاتفاقات ولم تعلن إلغاءها، وأوقفت التنسيق الأمني، لكنها التزمت بما دعته محاربة الإرهاب والحفاظ على الأمن.

مصطلح عملية السلام كان من اختراع هنري كيسنجر الجمهوري (إليستر بايك/فرانس برس)

الإدارات الديمقراطية وفلسطين: نسج على المنوال الجمهوري

ماجد عزام

ثمة انطباع عام أن الإدارات الأميركية الديمقراطية أكثر حيادية تجاه القضية الفلسطينية أو ربما أقل انحيازاً لإسرائيل من الإدارات الجمهورية. يمكن القول إن هذا قد يكون صحيح نسبياً، ولكن في الجوهر لا اختلاف كبيراً في السياسات الأميركية بالمنطقة التي تحكمها المصالح، كما الحضور القوي للمؤسسة البيروقراطية الأميركية، ولا يقل عن ذلك أهمية أن الديمقراطيين نسجوا على المنوال الجمهوري في ما يتعلق بعملية السلام التي كانت أصلاً اختراعاً جمهورياً أولاً من خلال وزير الخارجية هنري كيسنجر، ثم مؤتمر مدريد الذي أطلق عملية السلام بشكلها المعاصر وأدّى إلى توقيع اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية في ما بعد وكان وزير الخارجية الجمهوري أيضاً جيمس بيكر عرّابه وراعيه المركزي. اخترع وزير الخارجية الأميركي الأسبق «الجمهوري» هنري كيسنجر، منتصف سبعينيات القرن الماضي، وبدهاء شديد، مصطلح «عملية السلام» كونه فهم أن العملية ستستمر لسنين، بل لعقود، ومع الوقت بات الحديث عن العملية والحفاظ عليها أهم من السلام نفسه. كيسنجر وضع كذلك أسس العملية الخاصة بتنفيذ قراري مجلس الأمن 242 و338 التي ستعرف في ما بعد بمعادلة الأرض مقابل السلام عربياً وحلّ الدولتين فلسطينياً، وهي الأسس التي سارت عليها الإدارات المتعاقبة جمهورية كانت أم ديمقراطية. الرئيس الديمقراطي جيمي كارتر واصل عملية السلام بعد ذلك على خطى أسلافه الجمهوريين، ورغم حماسته الشخصية وإرادته الطيبة، إلا أن إنجازه في كامب ديفيد ورعايته اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية ما كان ليحدث لولا خطوة الرئيس المصري أنور السادات الساذجة والعشوائية بزيارة إسرائيل، والتي تحققت أساساً بفضل عملية خداع وتضليل قادها كيسنجر شخصياً مع السادات أثناء ما يعرف بمفاوضات فكّ الاشتباك التي أعقبت حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973.

في التراث الديمقراطي لا بد من الإشارة طبعاً إلى الفتوى القانونية الصادرة - زمن كارتر - عن وزارة الخارجية الأميركي باعتبار المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة عام 1967 غير قانونية ومتناقضة مع القانون الدولي، وهي الفتوى التقنية التي سارت عليها أيضاً الإدارات المتعاقبة، ديمقراطية وجمهورية، حتى وصول إدارة ترامب الجمهورية «شكلاً» للسلطة قبل أربع سنوات. تعثر عملية السلام خلال ثمانينيات القرن الماضي بعد الرفض العربي لسلام أنور السادات المنفرد، لم يمنع الجمهوريين من المحاولة عبر طرح مبادرة الرئيس رونالد ريغان، إلى أن جاءت الخطوة التأسيسية الثانية لعملية السلام جمهورية أيضاً عبر مؤتمر مدريد 1990، الذي كان وزير الخارجية جيمس بيكر عرّابه المركزي، علماً أنه مارس آنذاك ضغوطاً مكثفة على رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير للمشاركة، ضمن فهم أميركي عام وليس جمهورياً فقط بضرورة حل الصراع العربي الإسرائيلي وفق القرارات الدولية ومعادلة الأرض مقابل السلام لضمان المصالح الأميركية والإسرائيلية في المنطقة.

سار الديمقراطيون بعد ذلك على الأسس الجمهورية لعملية السلام بحماسة أكبر، واستفادوا كذلك من خطوة الرئيس ياسر عرفات بالذهاب إلى مفاوضات سرية واتفاق مع الإسرائيليين في مدينة أوسلو. وهي المفاوضات التي فوجئ بها الأميركيون كما بالاتفاق نفسه، ومع ذلك صبّ مشهد توقيع الاتفاق في البيت الأبيض لصالح الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون تماماً مثل اتفاق وادي عربة الذي تم التوصل إليه أيضاً بمفاوضات مباشرة أردنية إسرائيلية.

كلينتون الديمقراطي سعى بعد ذلك للتوصل إلى اتفاق سلام نهائي فلسطيني إسرائيلي من خلال مفاوضات كامب ديفيد الثانية - صيف العام 2000 - لكنه بدا منحازاً أكثر من اللازم للإسرائيليين، وعندما طرح وثيقة متوازنة إلى حد ما في مفاوضات طابا، نهاية العام نفسه، كان الوقت قد فات بعد اندلاع الانتفاضة الثانية التي أنهت نظرياً عملية السلام الطويلة والفاشلة، وأنهت الحياة السياسية لرئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إيهود باراك. حاول الجمهوري جورج بوش الابن التصرف بشكل مختلف عبر غزو العراق 2003، واعتبار أن الحل في فلسطين نتاج لتحولات إقليمية وليس العكس، لكنه سرعان ما عاد إلى سكة العملية التقليدية، سكة كيسنجر - بيكر ومدريد وأوسلو، عبر استضافة مؤتمر أنابوليس 2007، ودعم المفاوضات المباشرة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت والرئيس الفلسطيني محمود عباس بعد فشل خطة الانفصال الأحادية مع موت عرّابها أرئيل شارون.

ربما كان الديمقراطي باراك أوباما أكثر الرؤساء الأميركيين اندفاعاً لتحقيق السلام في فلسطين بدلاً من الاكتفاء بالعملية فقط، وطبعاً وفق الأسس التي اعتمدتها الإدارات السابقة والتي وضعها الجمهوريون أصلاً - كيسنجر وبيكر - لكنه لم يحقق شيئاً يذكر بعدما عجز عن الضغط على إسرائيل للالتزام بالأسس الضرورية لنجاح العملية، علماً أنه اشتكى في مذكراته التي نشرت أخيراً من حظوة وسطوة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في أميركا، مشيراً إلى أن أي خلاف له مع زعيم أجنبي لم ينعكس سلباً أو يترك تداعيات داخلية كما حصل مع نتنياهو.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

الأحد 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2020 م ◻ 14 ربيع الآخر 1442 هـ ◻ العدد 65 السنة السابعة
Sunday 29 November 2020
5 فلسطين
العربي الجديد

مستقبل المصالحة بعد عودة الحزب الديمقراطي

أتت قرارات السلطة المتعجلة بعودة التنسيق الأمني مع إسرائيل، بينما كانت وفود حركتي حماس وفتح تقطع شوطاً مهماً في إنهاء ملف الانقسام، وإصلاح منظمة التحرير وتحويل دور السلطة الوظيفي من خدماتي يصب في مصلحة الاحتلال، إلى داعم ومساند للمشروع التحرري الفلسطيني

احتجاجات فلسطينية على استمرار سياسة التوسع الاستيطاني شرق نابلس، 2020/11/20 (جعفر اشتية/فرانس برس)

عادل شديد

تلقى الشعب الفلسطيني وجميع فصائله الوطنية والإسلامية صدمة كبيرة بعد قرار قيادة السلطة الفلسطينية بالتراجع عن قراراتها السابقة، بتجميد العمل بكافة الاتفاقيات الموقعة مع حكومات إسرائيل، ومن ضمنها التنسيق الأمني والمدني ورفض استلام أموال الضرائب الفلسطينية (المقاصة)، التي تجبيها سلطات الاحتلال الاسرائيلي وتعيد تحويلها للسلطة الفلسطينية، والتي تغطي أكثر من ثلثي نفقات ومصروفات السلطة، بما فيها رواتب حوالي 200 ألف فلسطيني موظفين ومتقاعدين.

تزامنت قرارات السلطة الأخيرة مع ارتفاع منسوب التفاؤل لدى شرائح واسعة من الشعب الفلسطيني بقرب التوصل للمصالحة الوطنية الفلسطينية الداخلية، وطي صفحة الانقسام المعيبة التي دخلت عامها الرابع عشر، والتي أدت إلى نتائج مدمرة، سواء على الفعل الوطني الفلسطيني، ومدى ثقة المجتمع الفلسطيني بمنظومته السياسية والحزبية، أو مدى أهمية القضية الفلسطينية على المستوى الإقليمي والدولي، والتي أدت إلى تراجع واضح في الاهتمام الإقليمي والدولي بالقضية الفلسطينية ومدى هيبة واحترام القيادات الفلسطينية، والتي تراجعت كثيرا، ما فتح المجال وشجع بعض الأنظمة العربية على الذهاب باتجاه اتفاقيات تطبيع وتحالف مع إسرائيل، محاولين التذرع وتبرير ذلك بعلاقة الفلسطينيين أنفسهم مع إسرائيل، أو الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس، والذي انعكس بشكل سلبي واضح على المشروع الوطني التحرري، وتركيز الحركتين على الحفاظ على سلطتيهما، سواء حركة فتح في دفاعها عن سلطتها في الضفة، أو دفاع حماس عن سلطتها في غزة، وهو ما شكل ضربة قوية للحركة الوطنية الفلسطينية، وأدى إلى تحسين بيئة إسرائيل الإقليمية والدولية. أتت قرارات السلطة المتعجلة بينما كانت وفود حركتي حماس وفتح تقطع شوطا مهما في إنهاء ملف الانقسام، والوصول لبرنامج عمل سياسي وطني مشترك يطاول إصلاح منظمة التحرير وانضمام كل الفصائل إليه، وتحويل دور السلطة الوظيفي من خدماتي يصب في مصلحة الاحتلال، إلى داعم ومساند للمشروع التحرري الفلسطيني، ودعم وتثبيت الوجود الفلسطيني على أرض وطنه، في الوقت الذي أصبح المستقبل الوطني الفلسطيني برمته في خطر شديد، بعد قطع الإدارة الأميركية المنتهية ولايتها بزعامة الرئيس دونالد ترامب شوطا كبيرا في تصفية القضية الفلسطينية، بعد البدء في تطبيق صفقة ترامب التي تنسجم بشكل كامل مع الخطوط العريضة لليمين الديني والقومي الإسرائيلي. شهدت الفترة الماضية تطورا كبيرا على صعيد المحاولات الفلسطينية لإنهاء الانقسام وإجراء المصالحة الوطنية الفلسطينية، والتي بدأت بالمؤتمر الصحافي لجبريل الرجوب، أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح، وصالح العاروري، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، والذي رأى فيه الكثيرون بداية لمرحلة جديدة من العلاقة بين الحركتين، من حيث التراجع الواضح للغة الشتائم والسباب والمناكفات بين متحدثي الحركتين، ولأول مرة أصبحت وسائل الإعلام الرسمية الفلسطينية التي تتبع للسلطة والرئيس أبو مازن تستضيف على شاشاتها متحدثين من حركة حماس، وكذلك وسائل الإعلام التابعة لحركة حماس، بعد أن كانت وسائل إعلام الحركتين الأداة الرئيسة والأهم في شتم وتشويه كل حركة للأخرى. وقد تبع المؤتمر الصحافي للرجوب والعاروري اجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية في رام وبيروت برئاسة الرئيس محمود عباس، وحضور قادة حركتي حماس والجهاد، بمن فيهم رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، والأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي زياد النخالة، كما قادة الفصائل الفلسطينية الأخرى.

واجهت الفصائل الفلسطينية قرارات السلطة الأخيرة بالرفض والإدانة والمطالبة بالعدول عنها، حتى أن الفصائل الفلسطينية الصغيرة اليسارية التي تتشارك مع حركة فتح في السلطة لم تستطع بلع أو هضم القرارات، لما تشكله من انهيار كبير على مستوى الموقف الوطني والسياسي الرسمي، في

> كان واضحاً أن مشروع المصالحة الوطنية الفلسطينية سيكون أول الضحايا

الوقت الذي بني الكثيرون الأمل على أن يؤدي استمرار صمود السلطة وقيادتها بمقاطعة إسرائيل أمنيا ومدنيا، إلى التخلي عن مسيرة أوسلو التي ألحقت الضرر الكبير بوحدة الشعب الفلسطيني، ووحدة نظامه السياسي، وأضعفت القضية الفلسطينية كثيرا، كما أن رفض جميع الفصائل لقرار السلطة بالعودة لمسار الاتصالات الأمنية والمدنية مع إسرائيل، يعكس خشية كبيرة على مستقبل ما تبقى من مؤسسات منظمة التحرير، سواء اللجنة التنفيذية أو المجلسين الوطني والمركزي، التي أجمع ممثلوها على قرار التخلي عن التزام المنظمة والسلطة باتفاقيات أوسلو، والذي تأخر عشرين عاما، حيث انتهت فترة اتفاقيات أوسلو في العام 1999، فيما تتم العودة للعلاقة مع إسرائيل دون استشارتهم، سواء كمؤسسات قيادية للشعب الفلسطيني ولمنظمة التحرير، أو كقيادات في تلك المؤسسات القيادية.

قرار قيادة السلطة بالعودة للاتصالات مع إسرائيل دون انتفاء الأسباب التي أدت لتلك القرارات، ورغما عن المؤسسات التي أصدرت قرارات التخلي والمقاطعة، ستكون له تداعيات كبيرة على مكانة وهيبة منظمة التحرير والسلطة وقيادتها أمام العدو قبل الصديق، لأنها تخلت بهذا القرار عن آخر ورقة ضغط مهمة بيدها كان من الممكن أن تستخدمها مستقبلا في حال مطالبة الإدارة الأميركية القادمة برئاسة جو بايدن بالعودة للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، لا أن تعود القيادة وهي مجردة من كل أوراق القوة.

كان واضحا أن مشروع المصالحة الوطنية الفلسطينية سيكون أول ضحايا قرار قيادة السلطة الفلسطينية بعودة العلاقات مع إسرائيل لسابق عهدها، لتعذر الحفاظ على العلاقة مع إسرائيل والإدارة الأميركية، في الوقت الذي تتعامل فيه سلطة الحكم الذاتي المنبثقة من اتفاقية أوسلو مع حركة حماس وجناحها العسكري كجزء طبيعي مهم من مكونات الشعب الفلسطيني ونظامه السياسي وحركته الوطنية، لأن تجربة سنوات السلطة الماضية تؤكد أن إسرائيل لم ولن تقبل ذلك وسيعود رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وكل القادة الإسرائيليين لتخيير السلطة بين العلاقة مع إسرائيل واستمرار قبول السلطة ودعمها، أو استمرار علاقة السلطة مع حركة حماس. وأثبتت التجارب الماضية تراجع ملف المصالحة أمام العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل كما الأنظمة العربية الداعمة للسياسات الأميركية في المنطقة والتي تتبنى مواقف مناهضة لحركة حماس كما للإخوان المسلمين. لم يقف قرار القيادة المتسرعة عند عودة العلاقات مع إسرائيل، بل اتبعته بإعادة سفيري فلسطين لكل من الإمارات والبحرين، بعد استدعائهما قبل أسابيع ردا على توقيع هذين النظامين اتفاقيات تطبيع مع إسرائيل. ففي الوقت الذي كان وزير خارجية البحرين يعقد اجتماعا مع وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، فاجأت قيادة السلطة الجميع بقرارها دون مقدمات، ودون العودة لمؤسسات منظمة التحرير التي يفترض أن تكون مرجعية كل ما له علاقة بالسياسة. وقد يفهم البعض إعادة السفيرين الفلسطينيين لهاتين الدولتين اللتين تناصبان حركة حماس العداء وتعتبرانها إرهابية، أنه تفضيل للبقاء في هذا المحور على حساب التقارب والمصالحة مع حركة حماس، وهو ما سيعيد العلاقة بين حركتي فتح وحماس إلى مرحلة المناكفات والشتائم والردح التي لم ينجم عنها سوى المزيد من التراجع والانحسار الوطني، وزيادة عزوف الفلسطينيين عن الشأن الوطني العام، وتوغل إسرائيل بعد التراجع الواضح لمكانة وأهمية القضية الفلسطينية إقليميا ودوليا، والذي يتحمل مسؤوليته أيضا قادة الانقسام حين انزلقوا في الصراعات الداخلية، ما أدى لاستنزاف الحالة الوطنية الفلسطينية، فيما إسرائيل تقطف ثمار صراعات فتح وحماس الداخلية.

واضح أن الإدارة الأميركية المقبلة لن تكون شبيهة بإدارة ترامب التي تبنت مواقف اليمين المتطرف في إسرائيل، ولكن من الصعب العودة عن القرارات التي اتخذها دونالد ترامب في السنوات الأربع الأخيرة، والتي كرست الاحتلال والاستيطان، إلا بنضال فلسطيني واستخدام كل الأوراق المتاحة، ولكن وبشكل معاكس لمنطق الأمور، أو الحسابات السياسية والتفاوضية أن تتخلى السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير عن ورقة التنسيق الأمني والتخلي عن الاتفاقيات قبيل وصول الإدارة، وعدم الانتظار لاستلامها مهامها، إلا إذا اعتقدت القيادة الفلسطينية أن الإدارة الأميركية المقبلة ستكون مؤيدة للحقوق الفلسطينية، وأنها قد تصطدم مع إسرائيل واللوبيات اليهودية والجماعات الضاغطة، وهذا يعكس جهلا كبيرا، حيث يتفق الحزبان الديمقراطي والجمهوري على مصلحة إسرائيل، بينما يختلفان على كيفية خدمتها، حيث صدرت قرارات السلطة بالعودة للعلاقات الأمنية والمدنية مع إسرائيل في وقت كانت تنتظر المنطقة والعالم وصول الرئيس الديمقراطي الجديد جو بايدن إلى البيت الأبيض، واحتمال العودة للسياسة الأميركية التقليدية تجاه القضية الفلسطينية والصراع الإسرائيلي العربي، والعمل على إعادة الطرفين للمفاوضات بعدما صعبت سياسات الإدارة الأميركية الترامبية أي احتمال للعودة للمسار السياسي، بسبب إزاحة القدس من المفاوضات بعد نقل سفارة الولايات المتحدة إليها، والاعتراف بالاستيطان والعمل على حل وتفكيك وكالة الغوث كمقدمة لإسقاط وإلغاء حق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

رفض فصائلي

واجهت الفصائل الفلسطينية قرارات السلطة الأخيرة بعودة التنسيق مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالرفض والإدانة والمطالبة بالعدول عنها، حتى أن الفصائل الفلسطينية الصغيرة اليسارية التي تتشارك مع حركة فتح في السلطة لم تستطع بلع أو هضم القرارات، لما تشكل من انهيار كبير في الموقف الوطني والسياسي الرسمي، في الوقت الذي بني الكثيرون الأمل على أن يؤدي استمرار صمود السلطة وقيادتها بمقاطعة إسرائيل أمنيا ومدنيا، إلى التخلي عن مسيرة أوسلو التي ألحقت الضرر الكبير بوحدة الشعب الفلسطيني، ووحدة نظامه السياسي، وأضعفت القضية الفلسطينية كثيرا، كما أن رفض جميع الفصائل لقرار السلطة بالعودة لمسار الاتصالات الأمنية والمدنية مع إسرائيل، يعكس خشية كبيرة على مستقبل ما تبقى من مؤسسات منظمة التحرير، سواء اللجنة التنفيذية والمجلسين الوطني والمركزي، الذين أجمعوا على قرار التخلي عن التزام المنظمة والسلطة باتفاقيات أوسلو، والذي تأخر عشرين عاماً.

اليمين الإسرائيلي وبايدن: عودة «حل الدولتين» وطي «صفحة المصالحة»

رامي منصور

خسر اليمين الإسرائيلي، وتحديدا الاستيطاني المتطرف، البيت الأبيض، وهذا ليس من قبيل المبالغة، إذ إن أفراد الطاقم المحيط والمؤثر بدونالد ترامب بالإمكان اعتبارهم «كاثوليكيين أكثر من البابا» أو «صهاينة أكثر من هرتسل». فالسفير الأميركي في إسرائيل، ديفيد فريدمان، صهيوني مستوطن ومتزمت لمشروع «أرض إسرائيل الكبرى»؛ ومبعوث ترامب الخاص سابقا، جيسون غرينبلات، سيتشرف حزب «البيت اليهودي» المتطرف بعضويته؛ أما جاريد كوشنير و«الأوفيس بوي» الذي خلف غرينبلات، آفي بركوفيتش، فهما صهيونيان خدما أهداف بنيامين نتنياهو في المنطقة العربية مثلما خدما مصالح ترامب، وزارا إسرائيل أكثر مما زارا ولايات أميركية.

هذه الخسارة يعترف بها كتاب اليمين الإسرائيلي، فيما يعتبر «مركز أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، أن الطاقم الذي اختاره الرئيس المنتخب، جو بايدن، مهني أكثر من كونه عقائديًا كما في فترة ترامب. ولكن ذلك لا يعني أن الإدارة الأميركية في عهد بايدن ستكون خارج التأثير اللوبي الداعم لإسرائيل في الولايات المتحدة.

لكن انعكاس فوز بايدن على سياسات اليمين الإسرائيلي لا يتوقف على الأفراد أو الأسماء، بل يرى هذا اليمين أن «الفترة الذهبية» خلال ولاية ترامب لن تتكرر، وأن أولى هذه الانعكاسات ستكون على الملف النووي الإيراني، وبات مسلمًا بأن بايدن سيدفع بإيران للعودة للاتفاق النووي بتعديلات جديدة، ويسعى نتنياهو حاليًا لوضع عراقيل لتقويضه مسبقًا، من خلال توثيق التنسيق مع الحلفاء الجدد في الخليج والتسريب عن اغتيال القائد الثاني بتنظيم القاعدة في طهران.

حتى تولي بايدن الرئاسة، ستسعى إسرائيل نتنياهو إلى تصعيد ضد إيران بشكل مباشر أو غير مباشر، فيما من المتوقع أن تسعى لإجراء حوار سري و«هادئ» مع الإدارة الجديدة في مرحلتها الأولى، للتوصل إلى رؤى مشتركة بما يخص النووي الإيراني، في ظل الخشية الإسرائيلية من أن تقوم إدارة بايدن بتقليص الدعم الأميركي لميزانية الأمن الإسرائيلية، أو ربطها باشتراطات بإجراء مفاوضات مع الفلسطينيين أو ضبط الاستيطان.

ويدرك اليمين الإسرائيلي أن أولويات إدارة بايدن ستكون داخلية أميركية، في المرحلة الأولى على الأقل، بالإضافة إلى أولوية إعادة ترميم العلاقات مع الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة في العالم عمومًا والمؤسسات الدولية والأمم المتحدة، وفي أوروبا (الغربية) تحديدًا، وذلك ما يعزز مخاوفه من تسريع الانكفاء الأميركي من المنطقة العربية وما يترتب على ذلك على مصالح إسرائيل. لذا يسعى نتنياهو هذه الأيام لإثبات أن إسرائيل هي الحليف الدائم لخصوم إيران في المنطقة العربية، مثل السعودية والإمارات، وأنه لا يمكن التعويل على الولايات المتحدة، لأن سياستها تجاه إيران غير ثابتة وتتعلق بهوية الرئيس الحاكم. يسعى نتنياهو للبرهنة أمام حلفائه العرب بأن إسرائيل هي الحليف الإقليمي الذي يمكن الاعتماد عليه في مواجهة إيران، ويبدو أن بعض العرب اقتنع أو مقتنع بذلك منذ فترة باراك أوباما.

أما على الصعيد الفلسطيني، فإن خشية اليمين وتحديدًا الاستيطاني، بأن يعود خطاب المفاوضات وحل الدولتين و«الشرعية الدولية» مع عودة الديمقراطيين للحكم، وما يترتب على ذلك من تقويض لمشاريعهم الاستيطانية و«صفقة القرن» وخطة ضم مناطق واسعة من الضفة الغربية. ووصل الحد بأحد كتاب اليمين أن يصف فترة حكم أوباما بـ«الصدمة» أو «التراوما»، في سياق حديثه عن السياسات الخارجية المتوقعة لإدارة بايدن، فيما يقلل محللون يمينيون من اهتمام بايدن بالقضية الفلسطينية والصراع العربي – الفلسطيني، ويعولون على انشغاله في ترميم الولايات المتحدة داخليًا بعد 4 سنوات من حكم بايدن.

كما يخشى اليمين من انعكاس سياسات ترامب في المنطقة على العلاقات مع يهود الولايات المتحدة الذين صوّت أكثر من 70 في المئة منهم لبايدن في الانتخابات الأخيرة، بل يخشون أيضًا من أن مواقف اليهود المؤيدين للحزب الديمقراطي، والنقدية تجاه سياسات اليمين ونتنياهو وتقويض حل الدولتين، بأنها ستكون مؤثرة في اعتبارات بايدن السياسية بكل ما يتعلق بإسرائيل وفلسطين.

لكن في موازاة الخشية من سياسات بايدن تجاه إيران وإمكانية طرح المفاوضات وحل الدولتين وعودتهما إلى الحياة، فإنهم يعولون على أن الحديث عن إمكانية عودة مسار المفاوضات يعني طي ملف المصالحة الفلسطينية، وتحديدًا بين حركتي فتح وحماس، والإبقاء على الحالة الفلسطينية مشرذمةً مشتتة بين كيانين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهو ما دفع أحد أبرز الكتاب اليمينيين المقربين لنتنياهو باستحضار تصريح لمارتن إنديك الذي قال إن الموضوع الفلسطيني «لم يعد مصلحة أميركية حيوية».

هل يتمكّن بايدن من إنقاذ حل الدولتين؟

علاقة شخصية تجمع بايدن ونتنياهو (ديبي هيل/فرانس برس)

رغم أن مقاربة بايدن للسلام في الشرق الأوسط تختلف عن مقاربة ترامب، إلا أن ذلك لا يعني أن التحالف الاستراتيجي بين أميركا وإسرائيل سيتراجع عما كان عليه في السابق، بل سيأخذ أشكالاً أخرى

حسام أبو حامد

خلال السنوات الأربع التي قضاها الرئيس الأميركي دونالد ترامب في منصبه، خضعت سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لتحول جذري، فبينما تمسكت الإدارات الأميركية المتعاقبة بحل الدولتين، بوصفه مفتاحا للسلام والاستقرار في المنطقة بأكملها، ألقى ترامب بثقل السياسة الأميركية خلف المطالب الإسرائيلية، ومنح الإسرائيليين ما يريدونه، تاركا للفلسطينيين ما لا تريده إسرائيل. نقل ترامب سفارة بلاده إلى القدس، وقطع التمويل عن وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، وقلب وجهة النظر الأميركية التي ترى أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية تتعارض مع القانون الدولي، وتسمح خطته للسلام في الشرق الأوسط أو ما سمّي بـ«صفقة القرن» لإسرائيل بضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، تاركة للفلسطينيين، فعليا، مع ما يعادل بانتوستانات تحت نظام فصل عنصري، بدلاً من دولة ذات سيادة قابلة للحياة. حاولَ ترامب، خلال فترة ولايته الرئاسية، حسم قضايا الصراع المركزية (القدس واللاجئين والحدود والاستيطان وغيرها) لصالح إسرائيل، وعبر سياسة الأمر الواقع دون الحاجة إلى الدخول في مفاوضات مع الفلسطينيين، ما يعني التخلي عن مسار «أوسلو» الذي نصّ على وجوب التوصل إلى حلول في تلك القضايا عبر المفاوضات لا عبر الإجراءات أحادية الجانب. وبخسارته الانتخابات الرئاسية، واقتراب موعد دخول الرئيس الجديد جو بايدن للبيت الأبيض، يعود الحديث عن حل الدولتين سبيلا لحل الصراع إلى الواجهة مجددا. ولكن هل يملك بايدن مبادرة سلام جديدة تضمن فرصا لنجاح حل الدولتين من غير طريق أوسلو المتعثر منذ حوالي العقدين؟

إنقاذ حل الدولتين

تعهد بايدن أثناء حملته الانتخابية بالعمل على استئناف العلاقات الأميركية الفلسطينية، والعودة إلى العمل بالسياسة التقليدية للولايات المتحدة التي تؤيّد الحلول التفاوضية وفق معادلة «الأرض مقابل السلام»، وحل الدولتين. سيعيد بايدن افتتاح القنصلية الأميركية في القدس الشرقية (المعنية بشؤون الفلسطينيين)، وممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، ويستأنف جهود الدعم الاقتصادي والسياسي للفلسطينيين التي علقتها إدارة ترامب، كما ستعارض إدارته توسيع الاستيطان في الضفة الغربية، ولن يجد نفسه ملزما بـ«صفقة القرن» الخاصة بإدارة ترامب، جاعلا الأولوية في مسار إحلال السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين لاستئناف الحوار مع الفلسطينيين، و«الضغط على إسرائيل كي لا تتخذ خطوات قد تجعل حل الدولتين مستحيلا»، بحسب تعبيره. دعا برنامج الحزب الديمقراطي لعام 2020، إلى إنشاء دولة فلسطينية «قابلة للحياة»، بحيث تكون للفلسطينيين «حرية حكم أنفسهم»، وعارض صراحة «العمل الأحادي الجانب» من قبل أي من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. وفي حين أن الديمقراطيين الرئيسيين قد قصروا انتقاداتهم على المستوطنات الإسرائيلية، والضم، وغيرها مما يهدد مباشرة حل الدولتين، فقد شدد الديمقراطيون اليساريون، الموصوفون بالتقدميين، على الحاجة إلى التركيز على الحقوق الفلسطينية، في محاولة لزعزعة المعتقدات السياسية التي تتجاهل تلك الحقوق انحيازا لإسرائيل، ولعل مشروع القانون الذي تقدمت به عضو الكونغرس عن مينيسوتا، بيتي ماكولوم، والذي يهدف إلى إنهاء الاحتجاز العسكري الإسرائيلي للأطفال الفلسطينيين، هو أول مشروع قانون من هذا النوع يتم تقديمه إلى الكونغرس. ولكن مهما كانت قدرة هؤلاء التقدميين فاعلة في الضغط على بايدن، ومع افتراض حسن نوايا الأخير، فمن المرجح أن يصطدم ذلك بالقوانين الحالية والكونغرس الأميركي، الذي يُعد تقليديًا معقلًا لطغيان مشاعر الحزبيْن المؤيدة لإسرائيل. فمثلا، وافق الكونغرس الأميركي في آذار/ مارس 2018 على قانون تيلور فورس (سمي كذلك نسبة للجندي الأميركي الذي قتل في يافا العام 2016) الذي يقضي بقطع المساعدات الأميركية عن السلطة الفلسطينية في حال واصلت دفع المخصصات لأهالي منفذي العمليات ضد إسرائيل، والمحتجزين لديها. وهناك قانون توضيح مكافحة الإرهاب (ATCA) الذي تم تمريره في أكتوبر 2018، ويسعى إلى انتزاع تعويضات من الفلسطينيين للضحايا الأميركيين المتضررين من العنف السياسي في الأراضي المحتلة، والعودة إلى معاملة منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف.) كمنظمة إرهابية، ولا تضمن تعديلات هذا القانون التي أقرت العام 2019 استمرار تدفق المساعدات الاقتصادية والإنسانية والأمنية الأميركية للفلسطينيين.

> حافظ بايدن على علاقات شخصية جيدة مع نتنياهو، بالرغم من خلافات الأخير الحادة مع إدارة أوباما

بقي أن نتذكر أن بايدن أكد عدم تراجعه عن الاعتراف الأميركي بالقدس الذي صدر عن إدارة ترامب، ولن يعيد السفارة الأميركية إلى تل أبيب، ولم يشر أيضا إذا ما كان سيلغي اعتراف الولايات المتحدة بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان.

بايدن وسلاح إسرائيل السري

رغم أن مقاربة بايدن للسلام في الشرق الأوسط تختلف عن مقاربة ترامب، إلا أن ذلك لا يعني أن التحالف الاستراتيجي بين أميركا وإسرائيل سيتراجع عما كان عليه في السابق، بل سيأخذ أشكالاً أخرى. فقبل خمسة أيام من الانتخابات الرئاسية، وفي ذروة الدعاية الانتخابية المرافقة، قطع بايدن على نفسه تعهدا إضافيا: «سأعمل مع حليفتنا إسرائيل لضمان قدرتها الدائمة على الدفاع عن نفسها والسعي لتحقيق السلام الدائم عن طريق حل الدولتين». حافظ بايدن على علاقات شخصية جيدة مع نتنياهو، بالرغم من خلافات الأخير الحادة مع إدارة أوباما التي كان فيها بايدن نائبا للرئيس لمدة ثماني سنوات. ومنذ أن كان بايدن ديمقراطيًا بارزًا في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، عرف بأنه داعم قوي لإسرائيل، التي كانت إحدى أولى محطاته في رحلاته الخارجية حين كان سيناتورا شابا، ووصف اجتماعه مع غولدا مائير، العام 1973 وقبيل الحرب العربية الإسرائيلية، بأنه من أكثر الاجتماعات نجاحا في حياته السياسية، وقد كشفت له مائير عن سلاح إسرائيل السري ضد العرب: «ليس لدينا مكان آخر نذهب إليه».

بالطبع، يؤمن بايدن، كغيره من السياسيين الأميركيين، بحق إسرائيل في الوجود، ويتفهم ذرائعها الأمنية والسياسية والعسكرية، ويتهمه الجناح اليساري في حزبه الديمقراطي بنقص التقدمية والراديكالية في سياساته، ومن غير المتوقع أن يسعى إلى حل الدولتين من خلال التهديدات والإنذارات النهائية لإسرائيل، فرغم معارضته للاحتلال الإسرائيلي لأراضي الفلسطينيين تدخل شخصياً لضمان عدم ظهور كلمة «احتلال» في برنامج الحزب الديمقراطي. وحين أعرب بعض المنافسين له في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي عن دعمهم لربط المساعدات المستقبلية لإسرائيل بالتزامها بتجميد النشاط الاستيطاني، رأى بايدن في ذلك «خطأ فادحا». وبالرغم من أنه أدان سابقا قرارا إسرائيليا بمنع نواب ديمقراطيين من دخول البلاد لدعمهم مقاطعة إسرائيل، فإنه ظل معارضا شرسا لحركة المقاطعة BDS منتقدا انحرافها إلى نوع من «معاداة السامية».

أفق حل الدولتين

بموجب اتفاقيات أوسلو فإن قضايا جوهرية مثل: الحدود والقدس واللاجئين والاستيطان، والتي يشكل الاتفاق حولها العصب الأساسي لحل الدولتين، أُجّلت لمرحلة نهائية يتم التفاوض عليها مباشرة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ليصبح كل شيء متروكا للتفاوض، وفي ظل موازين القوى والمعطيات الدولية والإقليمية القائمة والتي ليست في صالح الفلسطينيين، فإن حسم تلك القضايا بات فعليا بيد إسرائيل، التي نسفت أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

مدارات

منذ عام 1948وخلال العقود السبعة التي تلته، كل محاولات إنهاء الصراع من القوى الدولية ومن القيادات العربية والفلسطينية التي راهنت وعولت على الدور الأميركي وحل الدولتين باءت بالفشل، وأتت منح ترامب من خلال صفقة القرن لتستكمل وعد بلفور ما يعني عدم إنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي عبر أوسلو، وإنما تغيير مسار الصراع وتحجيم أهداف الفلسطينيين ومحاصرتها ضمن حدود الحكم الذاتي المحدود في أقل من 20% من مساحة الضفة الغربية

دولة صهيونية أم دولة فلسطينية؟

من وعد بلفور إلى وعد ترامب

بومبيو يزور الجولان ومستوطنة في الضفة في سابقة اميركية، 19 نوفمبر 2020 (الأناضول)

بيسان عدوان

عندما أعطى من لا يملك حقاً في أرضهم لمن لا يستحق؟ من بلفور إلى ترامب، وخلال بناء الكيان الصهيوني على الأرض الفلسطينية منذ مائة عام وأكثر على إعلان بلفور، وكذلك أكثر من سبعين عاماً على صدور قرار التقسيم 181 في الأمم المتحدة، بات 80% من أرض فلسطين هو «دولة إسرائيل»، ومن ثَمّ أصبحت كلها تحت السيطرة الصهيونية.

منذ عام 1948 وخلال العقود السبعة، كل محاولات إنهاء الصراع من القوى الدولية ومن القيادات العربية والفلسطينية التي راهنت وعولت على الدور الأميركي وسلمت بحلول التسوية وحل الدولتين باءت بالفشل، وأتت المنح الأميركية عبر الرئيس السابق دونالد ترامب من خلال صفقة القرن لتستكمل الوعد البلفوري الذي يعني عدم إنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي عبر أوسلو، وإنما تغيير مسار الصراع وتحجيم أهداف الفلسطينيين ومحاصرتها ضمن حدود الحكم الذاتي المحدود في أقل من 20% من مساحة الضفة الغربية.

كانت أولى تلك المنح من خلال الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل في ديسمبر/ كانون الأول 2017، ثم أعقبت ذلك إجراءات تعسفية بسحب تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (أونروا)، وإيقاف الدعم المالي للسلطة الفلسطينية في رام الله، ثم جاءت المنحة الكبرى الأخرى، الاعتراف بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان السورية المحتلة، واعتبارها من حق دولة الاحتلال، في سابقة تاريخية للخروج على القانون الدولي والقرارات الدولية، وذلك في 25 مارس/ آذار 2019. وأخيراً قام وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، بجولة في مستوطنة إسرائيلية بالضفة الغربية المحتلة، وذلك في سابقة لمسؤول أميركي رفيع المستوى حيث صرح برؤية الولايات المتحدة الجديدة التي تقر بأن المستوطنات لا تشكل انتهاكاً للقانون الدولي. لم تقم «الدولة الصهيونية» من أجل «حل إنساني» لمشكلة يهود مشردين، بل أتت في سياق المشروع الإمبريالي للسيطرة على الوطن العربي، كدولة حاجز، و«قاعدة عسكرية» تتغلّف بمجتمع مدني. وهدف وجودها هو تكريس تفكك الوطن العربي ومنع تقدمه. لذا فإن دورها لا يزال قائماً كما أهداف الفلسطيني منذ أواخر الستينيات، فكانت الحلول التسووية التي طرحها المجتمع الدولي خاصة أميركا، حلقة في حلقات تغيير مسار الصراع العربي الإسرائيلي لصالح الدولة الصهيونية، وبأتت قيادات المقاومة الفلسطينية نفسها هي التي تطرح برنامجاً يقبل بجزء من فلسطين (20% فقط) من أجل إقامة دولة فلسطينية عليها، مع الاعتراف بالوجود وبالدولة الصهيونية على باقي أرض فلسطين. فقامت في المرحلة الأولى خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي على «تبلبغ» الشعب الفلسطيني فكرة «حل الدولتين»، ومن ثم جرى عقد اتفاق أوسلو سراً، ومن ثم سارت الأمور في متاهة مفاوضات لا طائل منها إلا أن أوقفت الولايات المتحدة الأميركية في عهد ترامب ذلك المسار لعدم الحاجة إليه بعد أن أخذت الدولة الصهيونية ما تريده من الاتفاق، وهو تشكيل كيان فلسطيني يقوم بدور الأمن وضبط الشعب في الضفة الغربية وقطاع غزة، ليخضع الشعب الفلسطيني لرؤية مشروع الكيان الصهيوني نفسه، فتحييده عن الصراع وقمعه ومنعه من المقاومة ملقاة على كاهل قيادته المتناحرة عبر كيانين فلسطينيين تحت الاحتلال خلال هذا المسار التفاوضي ومتاهات الحلول التسووية، كانت الدولة الصهيونية تعمل جاهدة على السيطرة على الأرض في الضفة الغربية خصوصاً، وتزيد من بناء المستوطنات فيها، لتقضم الكثير من الأراضي تحت مسميات متعددة. أعطى اتفاق أوسلو سيطرة السلطة الفلسطينية على المدن بالأساس، وأن يكون وضع القرى تحت سيطرة مشتركة، وتكون باقي الأراضي تحت السيطرة الصهيونية (وتبلغ مساحتها 60% من أرض الضفة الغربية تقريباً). وهي الأرض التي توسّع الاستيطان فيها أصلاً. وبنت الدولة الصهيونية سوراً حول المدن وأقامت طرقا التفافية وحواجز فرضت «تقطيع» التواصل بين المدن الفلسطينية، الأمر الذي قاد عملياً إلى فشل حل الدولتين. أما مشروع ترامب ووعوده في ما سمي بـ«صفقة القرن» فقد وضعت حجر الأساس لبداية مرحلة جديدة تقود إلى حل «الدولة الواحدة» الصهيونية.

كان واضحاً منذ البدء أن الصراع مع الدولة الصهيونية هو صراع عربي ضد المشروع الإمبريالي وأدته هذه الدولة. لكن القيادات الفلسطينية عبر ما سمي بالفلسطنة أدخلت المشروع الوطني الفلسطيني في مأزق، فانطلاق حركة فتح من مبدأ فلسطنة القضية، أغرق المقاومة الفلسطينية في صراع مع دول الطوق العربية أكثر مما قاوم الدولة الصهيونية، ومن ثم انحسر وضعها إلى فشل حل الدولتين. أما مشروع أوسلو. وظهر جليا بعد قرابة ثلاثة عقود من الاتفاقية ضعف القدرة على المواجهة داخل فلسطين، حيث تهيمن القوة الصهيونية، وتساعدها سلطة فلسطينية تشكلت لضبط السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لم يكن حل الدولتين ممكناً في الواقع العملي، بل كان مناورة لتحقيق ما أشرت إليه للتو. فالدولة الصهيونية تعتبر فلسطين دولة واحدة هي «إسرائيل»، لكنها لا تريد كثافة سكانية فلسطينية، لهذا تعمل بعد ضم الكثير من مناطق الضفة الغربية خاصة إعلانها ضم غور الأردن إخراج أكبر قدر من فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة عبر سياساتها، لهذا فإن السيناريو الوحيد القائم هو أن تكون فلسطين دولة واحدة، لكن هل هي دولة «يهودية» أو عربية؟ الصراع يجري في هذه النقطة وعليها، وكل انحراف عنه هو تضييع للمسألة وتغطية على ما تفعله الدولة الصهيونية لحسم الصراع نحو دولة واحدة صهيونية.

ليس وعد بلفور وثيقة جرى تقديمها بناءً على إلحاح الحركة الصهيونية، بل هو الخطوة الأولى لتكريس مشروع من صناعة إنكليزية. دولية، بغرض فتح الباب لتطبيقه عملياً. وبالتالي، ليست المسألة متعلقة بموظف في الخارجية الإنكليزية، بل هي مسألة سياسة استعمارية بريطانية كانت بحاجة إلى هذا الوجود لليهود في فلسطين، بالضبط لأنها تريد منع توحّد المنطقة العربية، الوحدة التي تعني التطور والاستقلال. حيث كانت تريد أن يبقى العرب في حالة تفكّك وتخلف، ومجال نهب من خلال السيطرة على الأسواق والمواد الأولية. وهذا ما كان قد تحقق قبل وعد بلفور في الاتفاقات التي فرضت تقاسم البلدان العربية بين الدول الاستعمارية.

بالأساس، فإن فكرة إقامة «دولة يهودية» في فلسطين هي فكرة بريطانية، نتجت عن رؤية الرأسمالية الإنكليزية، بعد أن تخلصت من خطر محمد علي باشا، إثر هزيمته وفرض استسلامه. عبر وضع حاجز في فلسطين يمنع هذا التمدّد في أي وقت لاحق. لهذا، كان توقيع محمد علي باشا على وثيقة الاستسلام سنة 1840 هي السنة التي أطلق بالمرستون الذي بات وزيراً للخارجية في «بريطانيا العظمى» تصريحه عن إقامة «وطن قومي» لليهود في فلسطين. للتخلص من اليهود في أوروبا، وبناء حاجز يمنع توحيد المنطقة العربية، ويشلّ مصر بما يُجهض كل إمكانية لميلها إلى تحقيق التطور.

لم تتغير الطبيعة الرأسمالية لا في إنكلترا ولا في الولايات المتحدة الأميركية الوريث الشرعي للمشروع الإمبريالي، لذا مازالت الحاجة إلى «الدولة الصهيونية» قائمة. ولاستمرارها وتمددها تطلب الأمر معالجة وضعين، الأول يتعلق بطبيعة هذه الدولة الواحدة والثاني طبيعة تطور الصراع ليصل إلى حد فرض الحل البديل.

جاءت وعود ترامب من خلال صفقته لتضع حجر الأساس حول طبيعة الدولة الواحدة المطروحة منذ بلفور وهي دولة صهيونية واحدة، لذا كانت قراراته الأخيرة قبيل مغادرته البيت الأبيض حول شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. لتضع بذلك بدء التطبيق العملي للدولة الواحدة، بدأت بحسم مسألة القدس وإعلانها عاصمة للدولة الصهيونية ضاربا كل القرارات الدولية بخصوص ذلك، وصولا إلى الإقرار بسيطرة الكيان الصهيوني على هضبة الجولان المحتل ضمن حدود الدولة في طورها الجديد، ممهدا الطريق إلى ترسيم حدود تلك الدولة الواحدة في المنطقة وقبولها قبولا طبيعيا ضمن الشرق الأوسط الجديد، وبذلك ضمن وقف الصراع العربي – الإسرائيلي وقبول تلك الدولة باعتبارها أمرا واقعيا بديلا لانطلاق قطار التنمية الواهمة، وما يجري من اتفاقيات بين الكيان الصهيوني ودول الخليج العربي، ومن ثم باقي الدول العربية ما هو إلا قبول للدولة الواحدة خاصة بعد تحييد الشعوب العربية وإخراجها من معادلة الصراع، عبر نظمها الاستبدادية التي استولت على ثورات الربيع العربي وأجهضتها.

يمكن أن نطلق على هذه المرحلة الطور الثاني للدولة الصهيونية، ذلك الكيان الذي لا يمكن له الحياة والاستمرار إلا على أنقاض البديل الشرعي، أي دولة فلسطينية واحدة على أرض فلسطين التاريخية، والاعتقاد بأنه يمكن الوصول إلى «سلام» بتحقيق حل الدولتين سيكون مضيعة للوقت وكسبا للدولة الصهيونية ذاتها. فوجود أي حلول أخرى غير الدولة الصهيونية الواحدة يعتبر تشويها في مسار ذلك الكيان وفشلا كاملا. وبعرقل المشروع الإمبريالي الأميركي في المنطقة.

كل المشكلات الناجمة عن الكيان الصهيوني في طوره الأول ظلت مستعصية أمام الحلول الأميركية رغم خطاب المجتمع الدولي الإنساني الذي ساد منتصف القرن الماضي كـ«حق الشعوب في تقرير المصير»، واعتبار المستوطنات غير شرعية، وعودة اللاجئين»، إذ باتت غير مجدية أمام القرارات الأميركية والقبول العربي لها. لكنها تظل قائمة في وجدان الشعوب مما يعيق فرض الحل البديل الامبركوصهيوني. أي ليس من خيار سوى سيناريو واحد هو إنهاء هذه الدولة الصهيونية وإقامة دولة فلسطين العلمانية الديمقراطية الواحدة.

إما نحن أو هم؟ أي إما دولة فلسطينية أو دولة صهيونية. فكل ميل لتجاهل ذلك لا يقدم أي حلول ناجعة للمنطقة، وستكون عائقا أمام مسارات التطور والتقدم والحداثة في المنطقة العربية، وعائقا أمام الديمقراطية في مواجهة الظلامية والماضوية في الوطن العربي. فلن تحل الدولة الصهيونية مجمل المشكلات التي نتجت عن الصراع العربي – الإسرائيلي طيلة السنوات الماضية، ولن تستطيع بكل الطرق التخلص من السكان الفلسطينيين ولا الإبقاء على تحييدهم والسيطرة عليهم وتهجيرهم وإعادة توطينهم في دول أخرى، ولن يكون وجودها « الطبيعي» في المنطقة مدخلا رئيسا لإقرار مطالبات الشعوب العربية في الحق والعدل والمساواة أي المبادئ المؤسسة لدول المواطنة. وبالتالي يجب أن تكون دولة العلمانية، هذه المسألة هي ضرورة في كل البلدان العربية. ولا شك أن الثورات العربية رغم انحسارها أفضت إلى عالم مختلف والصراع ضد الدولة الصهيونية جزء منها بالضرورة، ما دامت هي أداة كبح التطور والوحدة، وفرض التبعية والنهب. وفي فلسطين هو أشد ضرورة – أيضا- وإلى أن يتحقق ذلك، يبقى دور الفلسطينيين أساسياً في المقاومة، رغم الاختلال الكبير في ميزان القوى.

بايدن وهاريس: مناصران للعدالة والمساواة ولكن ليس في فلسطين

بكل تأكيد، سيبدو أن هنالك أثراً إيجابياً لإدارة جو بايدن، ولكن لا اختلاف جوهرياً بين الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري بما يخص فلسطين

بايدن وهاريس من مؤيدي إسرائيل (جو راديل/Getty)

سلام السعدي

تنفست القيادة الفلسطينية الصعداء بخسارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب للانتخابات وعودة رئيس ديمقراطي ليشغل البيت الأبيض. خلال سنواته الأربع، شن ترامب حرباً سياسية واقتصادية على الفلسطينيين. تضمن ذلك نقل السفارة الأميركية لمدينة القدس المحتلة واعتبارها عاصمة للدولة الإسرائيلية، وشرعنه بناء المستوطنات في الضفة الغربية وضمها من قبل إسرائيل. كما قامت الإدارة الأميركية بوقف الدعم الذي تقدمه لمنظمة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وللسلطة الفلسطينية، وبإغلاق مقر منظمة التحرير في واشنطن وملاحقة النشاط الفلسطيني بتهمة معاداة السامية.

وتوجت إدارة ترامب جهودها بطرح «صفقة القرن» التي عملت على إضفاء الشرعية الدولية على نظام التطهير العرقي والفصل العنصري القائم حالياً في فلسطين، ودفعت دولاً عربية لتطبيع العلاقات مع دولة الاحتلال. ولكن القيادة الفلسطينية لا تكتفي بإبداء الارتياح لرحيل دونالد ترامب وصهره المتعجرف، العدو اللدود للفلسطينيين، بل تظهر تفاؤلاً ساذجاً بإدارة الرئيس الديمقراطي الجديد جو بايدن.

بكل تأكيد، سيبدو أن هنالك أثراً إيجابياً لإدارة جو بايدن، ولكن لا اختلاف جوهرياً بين الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري بما يخص فلسطين. خلال سنواته الأربع، شن ترامب حرباً سياسية واقتصادية على الفلسطينيين. تضمن ذلك نقل السفارة الأميركية لمدينة القدس المحتلة واعتبارها عاصمة للدولة الإسرائيلية، وشرعنه بناء المستوطنات في الضفة الغربية وضمها من قبل إسرائيل. كما قامت الإدارة الأميركية بوقف الدعم الذي تقدمه لمنظمة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وللسلطة الفلسطينية، وبإغلاق مقر منظمة التحرير في واشنطن وملاحقة النشاط الفلسطيني بتهمة معاداة السامية.

وتوجت إدارة ترامب جهودها بطرح «صفقة القرن» التي عملت على إضفاء الشرعية الدولية على نظام التطهير العرقي والفصل العنصري القائم حالياً في فلسطين، ودفعت دولاً عربية لتطبيع العلاقات مع دولة الاحتلال. ولكن القيادة الفلسطينية لا تكتفي بإبداء الارتياح لرحيل دونالد ترامب وصهره المتعجرف، العدو اللدود للفلسطينيين، بل تظهر تفاؤلاً ساذجاً بإدارة الرئيس الديمقراطي الجديد جو بايدن.

بكل تأكيد، سيبدو أن هنالك أثراً إيجابياً لإدارة جو بايدن، ولكن لا اختلاف جوهرياً بين الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري بما يخص فلسطين. خلال سنواته الأربع، شن ترامب حرباً سياسية واقتصادية على الفلسطينيين. تضمن ذلك نقل السفارة الأميركية لمدينة القدس المحتلة واعتبارها عاصمة للدولة الإسرائيلية، وشرعنه بناء المستوطنات في الضفة الغربية وضمها من قبل إسرائيل. كما قامت الإدارة الأميركية بوقف الدعم الذي تقدمه لمنظمة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وللسلطة الفلسطينية، وبإغلاق مقر منظمة التحرير في واشنطن وملاحقة النشاط الفلسطيني بتهمة معاداة السامية.

وتوجت إدارة ترامب جهودها بطرح «صفقة القرن» التي عملت على إضفاء الشرعية الدولية على نظام التطهير العرقي والفصل العنصري القائم حالياً في فلسطين، ودفعت دولاً عربية لتطبيع العلاقات مع دولة الاحتلال. ولكن القيادة الفلسطينية لا تكتفي بإبداء الارتياح لرحيل دونالد ترامب وصهره المتعجرف، العدو اللدود للفلسطينيين، بل تظهر تفاؤلاً ساذجاً بإدارة الرئيس الديمقراطي الجديد جو بايدن.

> **الحزب الديمقراطي أيضاً لا يرى الجانب الخطأ في التاريخ بما يخص فلسطين**

نشاهد عودة للموقف الأميركي التقليدي الذي لا ينقصه أي قدر من الحماس تجاه الدولة الصهيونية. وهو ما يجعل من بايدن المرشح المفضل لدى قسم معتبر من اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، والذي وإن لم ينكر الدعم الكبير الذي حظيت به إسرائيل خلال إدارة ترامب، لكنه يبدي قلقاً من الضرر الكبير الذي لحق بصورتها باعتبارها الطفل المدلل لرئيس شعبوي وعنصري وعرضة للتهكم على مستوى العالم. بهذا المعنى، يأمل قسم من اللوبي الصهيوني أن تنهي إدارة بايدن «تسييس» دعم إسرائيل، وهو ما كان يفعله ترامب لتحقيق مكاسب انتخابية لدى قاعدة الحزب الجمهوري، وتعيد الملف الإسرائيلي إلى موقعه الطبيعي كقضية إجماع بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي. ولقد عبر عن ذلك المحلل الأميركي الصهيوني آرون ديفيد ميلر، والذي ساهم في صياغة سياسات أميركا تجاه إسرائيل في ست إدارات متعاقبة، حيث كتب في مقال لواشنطن بوست: «ترامب كان عظيماً لنتنياهو، ولكن بايدن سيكون أفضل لإسرائيل».

ومن خلال الاطلاع على خطابات سابقة لجو بايدن، سوف يتبين أنه ظهر تأييده المطلق «لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها» واعتبار الكيان الصهيوني «ضرورة أمنية» و«نقطة القوة الوحيدة التي تملكها أميركا في الشرق الأوسط «. يغيب الفلسطينيون كشريك في خطابات الرجل، ويحضرون في مناسبات قليلة عندما يذكر «مفاوضات السلام» المصممة بصورة متعمدة لتكون معادية للحد الأدنى لمطالب الفلسطينيين.

بايدن في عهد أوباما

تشير تقارير عديدة إلى أن الرئيس الأسبق باراك أوباما مثل استثناءً وحيداً بما يخص موقف الرؤساء الأميركيين تجاه الفلسطينيين. كان هذا الرئيس الأول من أصول أفريقية، الوحيد الذي عبر في أحاديثه الخاصة عن حساسية جزئية تجاه حقوق الفلسطينيين، واعتبر إحياء دولة فلسطينية تجسد تلك الحقوق أحد أولويات سياسته الخارجية عندما جاء للسلطة. ولكنه اصطدم ليس بالحزب الجمهوري فقط بل بالحزب الديمقراطي أيضاً. لم يكن لديه أية حظوظ في إدخال مجرد تعديلات على سياسة استعمارية قديمة تحظى بإجماع الحزبين، وبإجماع أعضاء إدارته، بل وبإجماع نائبه الذي اختاره بنفسه أي جو بايدن.

ما لبث أوباما أن استسلم للتيار الجارف وترك نائبه يقود سياسات دعم إسرائيل وتكريس اضطهاد الفلسطينيين. قاد بايدن حملة داخل الكونغرس لإيقاف المساعدات للسلطة الفلسطينية، وهي لا تزيد عن 15 في المئة من المساعدات الموجهة لإسرائيل، وذلك للضغط على الفلسطينيين لعدم المضي قدما للحصول على عضوية في الأمم المتحدة أو لرفع دعوى على إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية. وتشير تقارير إلى أنه وفي الحادثة الوحيدة التي طلب فيها أوباما وضع ضغوط جزئية على إسرائيل لوقف التوسع الاستيطاني ولإبقاء حل الدولتين على قيد الحياة، كان بايدن أول المعارضين والمدافعين عن نتنياهو.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

العربي الجديد
ملحق فلسطين
الأحد 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 م 14 ربيع الآخر 1442 هـ
العدد 65 السنة السابعة
Sunday 29 November 2020

بالصورة

لا يعوّل الفلسطينيون كثيراً على إدارة الرئيس الأميركي الفائز جو بايدن في تحقيق تغيير كبير في نهج السياسة الأميركية الداعمة لإسرائيل، والسلطة تسرعت بإعادة التنسيق الأمني رسمياً، فيما مفاعيل «صفقة القرن» ما زالت تجري على قدم وساق

ارتياح فلسطيني لخسارة ترامب الانتخابات (أمانويل دنانو/فرانس برس)

الرئيس والقضية

لم يخفِ الفلسطينيون ارتياحهم من خسارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في السباق الانتخابي نحو البيت الأبيض. لكن وعلى نطاق واسع يسري بين الفلسطينيين أنهم يستبعدون أن يؤدي إعلان فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن بالرئاسة، إلى تغيير السياسة الأميركية «التقليدية» الداعمة لإسرائيل.

ولا تزال السلطة الفلسطينية على موقفها بشأن وقف الاتصالات مع فريق ترامب، الذي سيبقى لغاية 20 يناير/ كانون الثاني 2021 داخل البيت الأبيض، لكن السلطة وبخطوة «متسرعة» أعادت التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، فيما بدأت اتصالات مع «رجال بايدن» في محاولة لإعادة العلاقات مع البيت الأبيض لمسارها السابق ما قبل عهد ترامب، وسط تعويل فلسطيني على العودة إلى المفاوضات وفق حل الدولتين، التي كانت آخرها المفاوضات التي قادها الراحل صائب عريقات مع وزير الخارجية الأسبق جون كيري والتي توقفت أواخر عام 2014.

لكن يبدو أن الملف الفلسطيني آخر ما يُقلق بال الإدارة الجديدة، خصوصاً مع إعلان إدارة بايدن تركيزها على ملفات اتفاقية المناخ الدولية والعلاقات مع الصين والملف الإيراني كأولويات، ما يجعل الملف الفلسطيني هامشياً، خصوصاً في العام القريب الذي تزداد فيه الشواهد على أنه سيصار إلى إجراء انتخابات جديدة في إسرائيل، قد تجرى بين مارس/ آذار وحزيران/ يونيو المقبلين.

ويدرك الفلسطينيون أن تجميد مفاعيل إعلان ترامب - نتنياهو، المعروف إعلامياً باسم صفقة القرن، قد يكون مستحيلاً، وأن اعادة احياء مسار حل الدولتين التفاوضي ستكون من وجهة نظر إدارة بايدن الجديدة مرتبطة بمحددات علاقة هذه الإدارة مع العالم العربي وملفاته المعقدة والمتشابكة.

صحيح أن خسارة ترامب تمثل نهاية للحالة الكابوسية التي عاشها الفلسطينيون والعرب، جراء سياسات الرئيس الخاسر التي أهملت ملفات حقوق الإنسان وغيرت من القواعد التي كانت تجعل من الأميركي وسيطا، لتحوله إلى منحاز لليمين الصهيوني في إسرائيل ولأنظمة ديكتاتورية تجهر بالتطبيع، لكن بالمقابل هناك تخوف من الإفراط بالتفاؤل بشأن رغبة بايدن في تصحيح المسار السياسي في المنطقة العربية، إذ من المرجح أن يسيّر ملفات المنطقة بنوع من التوازن والذي تتحسب له إسرائيل نفسها التي تسرع من خطط الضم في الضفة الغربية المحتلة.

(العربي الجديد)

التطبيع المجاني افقد العرب القدرة على المناورة (حازم بدر/فرانس برس)

تظاهرة في سبتمبر الماضي امام البيت الابيض (وين ماكنامي/Getty)

لقاء الراحل عريقات مع كيري كان آخر عهد المفاوضات (عباس مومني/Getty)

حاول الفلسطينيون إيصال صوتهم اثناء الحملات الانتخابية لكنه بقي خافتا (اندرو ليخنشتين/Getty

تابع الغزيون الانتخابات الرئاسية املاً في خسارة ترامب فقط (عبد الرحيم الخطيب/الأناضول)

كالمستجير من الرمضاء بالنار

نضال محمد وتد

على الرغم من أن الإعلان الفلسطيني الرسمي بالعودة للتنسيق الأمني، بدا كنوع من مبادرات حسن النية تجاه إدارة الرئيس المنتخب جو بايدن، إلا أن رسالة منسق أنشطة الاحتلال الميجور جنرال كميل أبو ركن، لمسؤول هيئة الشؤون المدنية، حسين الشيخ، تضمنت العودة، والتذكير برسالة وجهتها السلطة الفلسطينية في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي لدولة الاحتلال، مما يؤكد أن إقراراً كان قيد البحث والتداول قبل الانتخابات الأميركية، وبالتالي لا يمكن وصفه بداية تحرك باتجاه إدارة جو بايدن، بقدر ما عكس تراجعاً فلسطينياً عن قرارات سابقة. مع ذلك فإن مصادر مختلفة، ومسؤولين فلسطينيين، أعلنوا مؤخراً بدء اتصالات مع «رجال بايدن» في محاولة لإعادة العلاقات مع البيت الأبيض لمسارها السابق ما قبل عهد ترامب، وسط تعويل فلسطيني واضح ومعلن على الإدارة الجديدة، في البيت الأبيض، لإعادة ضخ الروح في مسار أوسلو والمفاوضات العبثية، التي كان آخرها المفاوضات التي قادها الراحل صائب عريقات مع جون كيري والتي توقفت أواخر عام 2014.

ويبدو بحسب ما نشرته وسائل إعلام مختلفة، وتصريحات لمسؤولين فلسطينيين، أن السلطة الفلسطينية قدمت تنازلات كثيرة في قرار إعادة التنسيق الأمني، كجزء من استجابة مسبقة لشروط أميركية قد تفرضها إدارة بايدن، ولا سيما ما يتعلق بشروط إسرائيلية ثابتة تتعلق بما يسمى «بالتحريض على الإرهاب في مناهج التدريس الفلسطينية» ووقف دفع مخصصات الأسرى وعوائل الشهداء، وتشريع غطاء قانوني فلسطيني جديد يحولها إلى مخصصات إغاثة اجتماعية، فضلاً عن شرط العودة للتنسيق الأمني مع دولة الاحتلال.

ويبدو أن التوق الفلسطيني للعودة إلى المسرح الدولي، من خلال استعادة «مكانة» ما واعتراف ما من الولايات المتحدة، أضعف كل المحاذير التي كان يفترض في منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، التزامها قبل المسارعة في الترحيب بانتخاب بايدن، والسعي لترتيب اتصال بينه وبين الرئيس محمود عباس، حتى قبل أن يعلن بايدن بشكل رسمي التزاما بالسعي لحل الدولتين، أو حتى مجرد الاعتراض أو شجب القرار الإسرائيلي الأخير قبل أسبوعين ببناء 1257 وحدة سكنية على تلة فلسطينية جنوبي القدس المحتلة تفصل بين بيت لحم والقدس.

ووفقاً لما تنشره وسائل الإعلام الأميركية والإسرائيلية وتحليلات عربية محكمة يبدو الملف الفلسطيني آخر ما يُقلق بال الإدارة الجديدة، خصوصاً مع ترشيح أنتوني بلينكين وزيراً للخارجية الأميركية. وتشير كل التقديرات إلى أن الملفات التي ستحتلّ الأولوية لدى إدارة بايدن، تبدأ من العودة إلى اتفاقية المناخ الدولية وتمتد لتطاول العلاقات مع الصين والملف الإيراني، ما يجعل الملف الفلسطيني هامشياً، خصوصاً في العام القريب الذي تزداد فيه الشواهد إلى أنه سيشهد انتخابات جديدة في إسرائيل، قد تجرى بين مارس/ آذار وحزيران/ يونيو المقبلين. ومع إقرار جهات مختلفة في إسرائيل بأن فريق بايدن ينتمي إلى معسكر أصدقاء إسرائيل، وإن كانوا لن يغفروا لنتنياهو مواقفه تجاه إدارة براك أوباما، فإن ذلك يؤشر إلى أن البيت الأبيض لن يسارع إلى الصدام مع حكومة إسرائيل، في السياق الفلسطيني، لجهة تقديم خطة جديدة للسلام في الشرق الأوسط وطرحها كهدف أساسي للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط حتى لا يزيد ذلك، في المرحلة الأولى من ولاية الإدارة الجديدة، ولا يمنح حكومة الاحتلال سلاحاً ضد إدارة بايدن في الملف الأهم، وهو ملف العودة الى الاتفاق النووي مع إيران.